طبيعة توازن الردع العسكري الروسي – الأمريكي في القرن الحادي والعشرين

المدرس الدكتور
أمير نجم عبود
الجامعة الاسلامية ـ النجف الأشرف
ameer.najm@iunajaf.edu.iq

The nature of the balance of Russian - American military deterrence in the 21st century

Lect. Dr.
Ameer Najm Abbood
Islamic university in An Najaf

الملخص:-

يتميز موضوع (طبيعة توازن الردع العسكري الروسي – الأمريكي في القرن الحادي والعشرين) بأهمية كبيرة، لأن التفاعلات العسكرية ما بين روسيا والولايات المتحدة ربما ستحدد شكل النظام الدولي في المستقبل. فما هي المرتكزات العسكرية لدى الدولتين؟ وكيف ينعكس ذلك على قدراتهما ومستقبلها؟ ستتم الإجابة على هذه الإشكالية عبر استنتاج أن الولايات المتحدة تسعى للمحافظة على هيمنتها العالمية وبكل الوسائل ومن ضمنها التحديث المستمر لقدراتها العسكرية، فضلاً عن توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً، في الوقت نفسه تسعى روسيا للحفاظ على أمنها القومي بواسطة تنمية قدراتها العسكرية، فضلاً عن نسج علاقات أمنية وعسكرية مع محيطها الإقليمي كشرق أوروبا وآسيا الوسطى، لذا تم الاعتماد على المنهج المقارن لمعرفة المقومات والقدرات والسياسات العسكرية لكلا الدولتين، أما أبرز النتائج التي تم التوصل إليها هي: سيبقى توازن القوى يميل لصالح الولايات المتحدة على المستوى العسكري، لكن استطاعت روسيا من فرض توازن عسكري يضمن نفوذها وتواجدها مناطق محددة تعدها ضمن دائرة أمنها القومي، ويبدو أن هذا الواقع سيستمر في المستقبل المتوسط نظراً للتباين في القوتين العسكريتين لكلا الدولتين، لاسيما على مستوى الانتشار والإنفاق والذي يميل لصالح الولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية:- روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فلاديمير بوتين.

Abstract:-

Subject (The nature of the balance of Russian - American military deterrence in the 21st century) has important features, because military interactions between Russia and the United States may located the future of international system. So that reflected on What are the military bases of the two countries?, How is this reflected in their abilities and future? This problem will be answered by concluding that the United States seeks to preserve its global hegemony by all means, including the continuous modernization of its military capabilities, as well as the expansion of NATO in the east. At the same time, Russia seeks to maintain its national security by developing its military capabilities, as well as weaving relations. Security and military with its regional contexts such as Eastern Europe and Central Asia, so relied on a comparative approach to know the capabilities,and military policies of both countries, as for the main results are: The balance of power will remain inclined to the United States in military, but Russia was able from imposing a military balance ensures its influence and presence of specific areas prepared within the national security circle, and it seems that this reality will continue in the medium future because of the variation in the military forces of both countries, especially at the level of proliferation and spending, which tends to favor the United States.

Keywords: Russian Federation, United States of America, Vladimir Putin.

المقدمة

شهد القرن الحادي والعشرين منذ بدايته عودة روسيا كقوة كبرى تسعى لبناء مكانة دولية تضمن بها مصالحها، ومن بين الوسائل التي استعملتها هذه الدولة هي إعادة هيكلة وتنشيط قدراتها العسكرية الردعية، لكن هذا التوجه الروسي واجه طموح أمريكي يهدف إلى المحافظة على هيمنته العالمية، إذ وضعت مشاريع أمريكية قريبة من الحدود الروسية، وتكمن **أهمية البحث** في مخرجات سباق التسلح الروسي - الأمريكي، التي ربما تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، أما **إشكالية البحث** تظهر في تأثير طبيعة مقومات القوة العسكرية لكلٍ من الولايات المتحدة وروسيا على فاعلية القدرات العسكرية للدولتين، وكيف أنعكس ذلك على طبيعة توازن الردع العسكري بينهما؟ وتبرز **فرضية البحث** في تبلور توازن عسكري ضمنت روسيا عبره تواجدها في مجالاتها الحيوية من جهة، وضمنت الولايات المتحدة فيه ضمان تفوقها العالمي من جهةٍ أخرى، وتم الاعتماد على **المنهج المقارن** لغرض معرفة أوجه الشبه والاختلاف ما بين طبيعة القدرات العسكرية الأمريكية والروسية. أما **هيكلية البحث** تضمنت مقدمة وخاتمة ومبحثان وهما: المبحث الأول: المقومات العسكرية الروسية والأمريكية، المبحث الثاني: فاعلية ومستقبل قدرات الردع العسكري الروسية والأمريكية.

المبحث الأول

المقومات العسكرية الروسية والأمريكية

سينقسم هذا المبحث إلى مطلبين ووفقاً للآتي: المطلب الأول: طبيعة القوة العسكرية الروسية، المطلب الثاني: طبيعة القوة العسكرية الأمريكية.

المطلب الأول

طبيعة القوة العسكرية الروسية

تتمتع روسيا بقوة عسكرية وازنة، فهي ورثت معظم القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي، وما خلّفه ذلك الاتحاد من خبرات عسكرية ومعدات وأسلحة في مختلف الصنوف العسكرية، إذ تمتلك ثاني أكبر قوة عسكرية عالمياً، فيبلغ عدد الجيش الروسي حوالى مليون

عسكري، وتأتي القوة البحرية الروسية بعد القوة البحرية للولايات المتحدة، إذ يبلغ عدد القطع البحرية العسكرية نحو (٣٥٢) قطعة، أما من ناحية القوة الجوية فإنها تمثل منافس قوي للقوة الجوية الأمريكية من الناحيتين النوعية والكمية، فيبلغ عدد الطائرات الروسية نحو (٤٠٧٨) طائرة، وتمتلك روسيا (٢١٩٣٢) دبابة مقاتلة، وبلغ الانفاق العسكري الروسي نحو (٦٩.٢) مليار دولار في عام ٢٠١٦، لكنه تراجع إلى (٤٤) مليار دولار في عام ٢٠١٩، وتعد ثالث دولة الأكثر انفاقاً على المستوى العالمي، وعدد سكانها (١٤٢) مليون نسمة، يذكر أن هذه الإحصائيات أشار إليها موقع (Global Firepower) المختص في تصنيف قوة الجيوش العالمية في عام ٢٠١٩[١].

إن روسيا قد ورثت الجزء الأعظم من الترسانة النووية - الاستراتيجية السوفيتية، التي تعد إحدى ركائز التوازن الإستراتيجي العالمي[٢]، وتوصف بأنها آلة عسكرية ذو حجم متضخم جداً، إذ هي الدولة الوحيدة القادرة على تدمير الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر وكامل، استمرت روسيا تحتفظ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بـ (٩٠٪) من القوات النووية - الاستراتيجية، و(٨٥٪) من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي، و(٨٥٪) من القوات البحرية، واسترجعت الأسلحة النووية الموجودة التي كانت موجودة في أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، فضلاً عن (١٠٠٪) من الغواصات النووية، فضلاً عن تولي الروس جميع المنشآت العسكرية الأساسية، كالقيادة العليا والقوات النووية-الاستراتيجية والمقاتلات الاعتراضية - الاستراتيجية والقوات الخاصة والاتصالات والسيطرة، فرغم وجود الفجوة الكبيرة بين روسيا والولايات المتحدة في الجانب الاقتصادي، لكن هذه الفجوة في الجانب العسكري تضيق جداً[٣].

تمتلك روسيا لغاية كانون الثاني ٢٠١٧ ترسانة نووية تضم (٤٣٠٠) رأس نووي، منها (٢٤٦٠) رأساً استراتيجياً، و(١٨٥٠) رأسا تكتيكي، إذ ينتشر من الرؤوس الاستراتيجية براً وبحراً نحو (١٩٥٠) رأساً، في الوقت نفسه أُخرج (٢٧٠٠) رأساً حربياً عن الخدمة، عليه يصل مجمل تلك الرؤوس النووية إلى (٧٠٠٠)، وتعمل روسيا على تحديث أسلحتها، إذ تسعى للمحافظة على توازن تقريبي مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمنصات إطلاق الصواريخ لأن الفارق هو (١٥٠) منصة لصالح الولايات المتحدة[٤].

يعد العامل العسكري الركيزة الأساس في حماية أمن الدولة ومصالحها الحيوية، فضلاً عن بناء مكانة سواء إقليمية أم دولية، لهذا سعى الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) إلى تطوير الترسانة العسكرية والحفاظ على المؤسسة العسكرية، عبر نشر الشرطة العسكرية والمخابرات بين صفوف الجيش، وجمع كل أجهزة الاستخبارات بجهاز مركزي واحد يتلقى أوامره من (الكرملين) حصراً. في الوقت نفسه أعلنت روسيا عن برنامج تسليحي في المدة ٢٠١١-٢٠٢٠، تبلغ كلفة هذا البرنامج نحو (٧٠٠) مليار دولار، ومنها (٨٠٪) لإنتاج وشراء الأسلحة والمعدات، إذ تهدف إلى تصنيع (١٠٠) سفينة حربية و(٦٠٠) طائرة مقاتلة و(١٠٠٠) مروحية، فضلاً عن تحديث القوة النووية الاستراتيجية، فمن المقرر بناء (٨) غواصات ذرية استراتيجية مسلحة بصواريخ (بولافا) البالستية العابرة للقارات، فضلاً عن تجهيز قوات الجيش الروسي بمنظومات (أس-٥٠٠) المتطورة، وتزويد الجيش بـ (٤٠٠) صاروخ متطور عابر للقارات، و(١٠٠) قمراً اصطناعي عسكري و(٢٣٠٠) دبابة و(٢٠٠٠) مدفع و(١٧٠٠) آلة عسكرية، وتطوير منظومات صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، وحدثت روسيا فيما يسمى (أسطول المحيط)، الذي تشمل مهامه الشرق الأقصى ومنطقة القطب الشمالي[٥]، في الوقت نفسه تعد روسيا من بين الدول المتقدمة في صناعة السفن الحربية، إذ يوجد فيها (١٦٠) معملاً ومؤسسة منها ترسانات ومعاهد للأبحاث العلمية ومكاتب تصميم ومصانع لبناء الماكينات والأجهزة والإلكترونيات البحرية، يعمل في هذا المجال حوالى (٢٠٠) ألف فرد[٦].

قامت روسيا وفقاً لهذه الخطة بتزويد أسطولها الجوي بعدد كبير من الطائرات من طراز (سو٣٠)، ذات المحتوى التقني المتميز التي تتبع إلى الجيل الخامس، من الطائرات الحربية المتقدمة والمتعددة المهام، إذ تعمل كقاذفة اعتراضية ومقاتلة في الوقت نفسه، وأضافت سبعة صواريخ نووية سنوياً إلى ترسانتها العسكرية، وجهزت المصانع العسكرية القوات الروسية (١٧) صاروخاً نووياً دفعةً واحدة من طراز (أم لوبوت)، فضلاً عن تصنيعها لأسلحة عسكرية متنوعة مضادة للدرع الصاروخي الأمريكي، ووسائل مضادة لعمل الأقمار الصناعية الموجهة لمنظومة الرصد والمراقبة والمتابعة الإلكترونية، وتطوير قدرات لتعطيل الرادارات الأمريكية وتدميرها، فضلاً عن تطوير الأسلحة التقليدية كدبابات (تي ٩٠ وتي ٩٤)، والمدفعية الثقيلة، والصواريخ المضادة للدروع والأهداف المتحركة براً وبحراً وجواً وتطوير البوارج البحرية[٧].

تمتلك روسيا (١٣) قاذفة بعيدة المدى من نوع (Tu-160) بلاك جاك، وثلاثين قاذفة (Bear-H16) TU-95NS16 ، و(٢٥) قاذفة (Bear-H6) Tu-95MS6، فضلاً عن امتلاكها قوة صاروخية كبيرة، إذ لغاية ٢٠١٧، تتكون هذه القوة من (١٢) فرقة صاروخية، وتم نشر (٣١٦) صاروخاً عابراً للقارات، تحمل هذه القذائف ما يزيد على (١٠٠٠) رأساً حربياً، وجرى تحديث هذه الأسلحة تدريجياً، إذ يجري استبدال القذائف التي تعود إلى حقبة السوفيتية بأخرى حديثة، من جانب آخر لدى البحرية الروسية (١١) غواصة عملانية ذات محرك نووي مسلحة بقذائف مسيرة، وزودت القوات المسلحة غير الإستراتيجية لغاية عام ٢٠١٧ قذائف مسيرة جديدة ذات مدى قصير، ونشرت هذه القذائف في كالينيغراد الروسية[٨].

من جهةٍ أخرى، تنافس روسيا الولايات المتحدة بمجال تصدير الأسلحة، ففي عام ٢٠١٦ بلغت نسبتها (٢٣٪) من الصادرات العالمية من الأسلحة بحوالى (٦.٥) مليار دولار، وفي العام نفسه بلغت نسبة الولايات المتحدة (٣٣٪) بمبلغ يقدر (٩.٩) مليار دولار، وصدرت روسيا أسلحة بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٦ إلى (٥٠) دولة، استأثرت الهند وحدها بـ(٣٨٪) من مجموع تلك الصادرات وتليها الصين بـ (١١٪)، والنسب الأخرى وزعت على دول في الشرق الأوسط وأفريقيا وفيتنام ودول أخرى من آسيا وأوروبا وأوقونيسيا وفنزويلا وأذربيجان والجزائر[٩]. وتزود روسيا معدات لأطراف خارجية لغرض تحقيق نفوذها دولياً، شملت هذه المساعدات دول في آسيا الوسطى لحماية حدودها الجنوبية، إذ تلقت طاجيكستان وقيرغستان مركبات مدرعة ومدفعية في العقد الماضي، وتلقت كازاخستان منظومات صواريخ أرض جو (سام) عام ٢٠١٥ بموجب مشروع لبناء شبكة دفاع جوي مشترك روسي - كازاخستاني، وأعطت المنظومات نفسها إلى بيلاروسيا في العام نفسه، وأسس الطرفان منظومة دفاع مشتركة، فضلاً عن تقديم مساعدات عسكرية ضخمة إلى الجماعات المسلحة في شرق أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤، وشملت تلك المساعدات صواريخ (كورنيت) ومنظومات صورايخ أرض جو من نوع غروم[١٠].

إن المعطيات أعلاه تبين حجم ومدى القوة العسكرية الروسية، لذا تعد المقومات العسكرية الروسية من أبرز مقومات القوة التي تتمتع بها هذه الدولة، ويبدو أن التسابق في مجال التسلح ما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية هو الطاغي في القرن الحادي

والعشرين نظراً للأرقام التي وردت أعلاه في مجال التسلح الروسي، إذ ان عملية التسلح هي في تصاعد مستمر، يشجع روسيا في ذلك موروثها من الأسلحة من حقبة الاتحاد السوفيتي، إذ البنية التحتية العسكرية من منشآت ومصانع لذلك الاتحاد في مجملها قد ملكتها روسيا، فضلاً عن الثقافة السياسية للنظام الحاكم الحالي التي تشجع على تنمية القوة العسكرية، ويبدو أنها تريد أن تعيد أمجاد قوة ونفوذ الاتحاد السوفيتي في عهده السابق لكن بآليات وسياسات مختلفة.

المطلب الثاني

طبيعة القوة العسكرية الأمريكية

تواجه الولايات المتحدة منافسة عسكرية من روسيا، الأمر الذي يضعها تحت ضغط كبير للإنفاق وتطوير قوتها العسكرية، إذ يبلغ عدد الجنود الأمريكيين نحو(١٢٨٠٠٠٠)، وإجمالي عدد الطائرات الأمريكية (١٣٣٩٨)، أما عدد الدبابات المقاتلة (٦٢٨٧)، والعدد الكلي للقطع البحرية يبلغ (٤١٥)، ويبلغ العدد الإجمالي لحاملات الطائرات نحو (٢٤)، وبلغت الميزانية العسكرية لعام ٢٠١٩ (٧١٦) مليار دولار، أما إجمالي عدد السكان (٣٢٩) مليون نسمة[١١].

تعد الولايات المتحدة أكبر منفق على السلاح عالمياً، يغطي هذا الإنفاق المصاريف الفعلية (الموازنة الأساس)، وإنفاق وزارة الدفاع على الترسانة النووية، والإنفاق العسكري لوزارات الحكومة الأخرى، والعمليات الطارئة في الخارج، وإنفاق وزارة الخارجية على المساعدات العسكرية لجهات خارجية، وتشير توقعات معهد (سيبري) إلى زيادة في الإنفاق العسكري الأمريكي ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١، بسبب العمليات الجارية لشراء أسلحة كالطائرات وتحديث البرنامج النووي، في الوقت نفسه يقدر مكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي أن مشروع تحديث البرنامج النووي ستصل قيمته (٤٠٠) مليار دولار بين عامي ٢٠١٥-٢٠٢٤، ويشمل ذلك نظم الإيصال وتحديثات مجمع المختبرات العسكرية النووية[١٢].

تنعكس عملية الانفاق الضخم هذه على حجم القوة العسكرية الأمريكية التي تمتلكها، فيتألف سلاح الجو الأمريكي من أسطولاً يتكون من (٢٠) قاذفة (B-2) و(٨٧) قاذفة (B-52H)، وتمتلك البحرية الأمريكية (١٤) غواصة ذات محركات نووية ومسلحة بقذائف مسيرة

من فئة (أوهايو)، تنتشر (٨) منها في المحيط الهادئ و(٦) في المحيط الأطلسي و(١٢) غواصة من هذا العدد في حالة تأهب تشغيلي، وفي عام ٢٠١٧ حُدثت القذائف المسيرة التي تطلق من البحر بنظام جديد مجهز بنظام توجيه لزيادة دقة اصابة الهدف، يذكر أن كل قذيفة يمكن أن تحمل أكثر من (٣) رؤوس حربية، وتمتلك الولايات المتحدة قنبلة (B61) المدفوعة بالجاذبية، إذ يصل عدد هذه القنابل إلى (٣٠٠) قنبلة، وينتشر نحو (١٥٠) قنبلة في ست قواعد جوية تابعة لحلف شمال الأطلسي في قاعدتي أفيانو وغيدي في إيطاليا وبوشل في ألمانيا وإنجرليك في تركيا وكلاين بروغيل في بلجيكا وفوكل في هولندا[١٣].

تمتلك الولايات المتحدة (٤٠٠٠) رأس حربي نووي لغاية كانون الثاني ٢٠١٧، منها (١٨٠٠) رأس حربي منتشر و(٢٢٠٠) رأس حربي في الاحتياط، يضاف إليها (٢٨٠٠) رأس حربي أُخرج عن الخدمة بانتظار التفكيك، وبهذا سيكون المخزون الكلي (٦٨٠٠) رأس حربي نووي[١٤]. أكدت أدارة الرئيس (دونالد ترامب) على الاستمرار في عملية التحديث للأسلحة النووية الأمريكية، فربما يشجع ذلك دولاً أخرى على تحديث أسلحتها النووية أو امتلاك هذه الأسلحة الخطيرة، مما يقوض معاهدة حظر الانتشار النووي الموقعة في عام ١٩٦٨[١٥].

من ناحية أخرى، نفذت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع نظام الدرع الصاروخي في بداية القرن العشرين، إن هذا النظام هو برنامج شامل متكامل، يتضمن قواعد صواريخ اعتراضية أرضية، وتم تركيب أول قاعدة لهذا النظام في ولاية (ألاسكا) الأمريكية، التي تحتوي على صواريخ اعتراضية، أما مكونات الدرع الصاروخي هي: ١- منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات وإدارة المعركة، إذ هي منظومة قيادة وتحكم مركزية مقرها في ولاية (ألاسكا)، وتعمل الولايات المتحدة على إنشاء مراكز قيادة وسيطرة فرعية في المناطق الاستراتيجية من العالم. ٢- منظومة القاعدة الأرضية للاعتراض وتحوي على صاروخ الدفع، إذ هو متعدد المهام، ويحمل مركبة قتل للقضاء على الصاروخ المعادي خارج الغلاف الجوي، فضلاً عن رأساً صاروخياً باحثاً مزود بمستشعرات تعمل بالأشعة تحت الحمراء لاقتناص الهدف الحقيقي وليس التمويهي. ٣- منظومة الأشعة تحت الحمراء الفضائية، ومنظومة الاتصال الصاروخي الاعتراضي في الجو. ٤- منظومة رادار الانذار المبكر، ومنظومة رادار متعدد المهام. أما مديات الصواريخ البالستية التي يحتويها هذا النظام هي:

صواريخ المدى القصير الأقل من (١٠٠٠) كم، صواريخ المدى المتوسط من (١٠٠٠ - ٣٠٠٠) كم، صواريخ المدى البعيد من (٣٠٠٠ - ٥٠٠٠) كم، والصواريخ القارية الذي يبلغ مداها إلى أكثر من (٥٥٠٠) كم[١٦].

صممت الولايات المتحدة مشروع متطور آخر لغرض تعزيز مقومات قوتها العسكرية، سمي بمشروع (هارب)، وهو برنامج الشفق النشط عالي التردد (برنامج أبحاث طبقة الغلاف الأيوني)، إن الهدف من هذا المشروع هو لأغراض الاتصالات اللاسلكية والمراقبة والسيطرة على المناخ، يدار هذا البرنامج عبر مصفوفة هوائيات في القطب الشمالي، بنيت هذه المحطة باسم (محطة بحوث هارب) في موقع القوات الأمريكية بالقرب من منطقة (جاكونا) في ولاية ألاسكا الأمريكية، وتستعمل ابراج مصفوفات الهوائيات لإرسال ترددات لاسلكية عالية القوة باتجاه السماء لغرض تنشيط وتسخين منطقة معينة من طبقة (الأيونوسفير)[١٧].

من جهة أخرى، تعد الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مصدر للأسلحة في العالم، فبلغت نسبتها (٣٣٪) في عام ٢٠١٦ من مجمل الصادرات العالمية، ويعد الشرق الأوسط هو المتلقي الرئيس من تلك الصادرات، إذ أستحوذ على نسبة (٤٧٪) من الصادرات الأمريكية، في حين آسيا وأوقونيسيا (٣٥٪) وأوروبا (١٠٪)، إذ صدرت الولايات المتحدة أسلحة إلى (١٠٠) دولة في المدة ٢٠١٢-٢٠١٦، وتعد السعودية المتلقي الرئيس للأسلحة الأمريكية، إذ استحوذت لوحدها على (١٣٪) من الصادرات الأمريكية، في المدة نفسها زادت الولايات المتحدة صادراتها من منظومات الدفاع الصاروخي، فاستوردت كل من: (اليابان والسعودية وبولندا والكويت وقطر وكوريا الجنوبية وتايوان والإمارات العربية المتحدة) النظام الصاروخي (باتريوت)، وتلقت الإمارات العربية منظومة (ثاد) الصاروخية بعيدة المدى في عام ٢٠١٦ وهي أول عملية تصدير لهذا النوع[١٨]. وتعد الولايات المتحدة من أكبر مقدمي المساعدات العسكرية عالمياً، وتبلغ قيمة تلك المساعدات بـ (٦.٥) مليار دولار سنوياً، إن أحد أهداف تلك المساعدات هو ديمومة الطلب على الأسلحة الأمريكية، فضلاً عن ذلك تقديم الحكومة الأمريكية كميات كبيرة من المعدات العسكرية الفائضة، يسمى هذا (برنامج منح التجهيزات العسكرية الفائضة)، تعد إسرائيل أكبر متلقي لتلك المساعدات، إذ

تلقت في المدة ٢٠٠٦-٢٠١٦، بما يقرب (٢٨.٥) مليار دولار، ووافقت الحكومة الأمريكية في عام ٢٠١٦ على تقديم (٣٣) مليار دولار إلى إسرائيل بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٨، لتمويل مشاريع مثل تجهيز طائرات (أف٣٥)، ومعدات جوية أخرى ومشروع منظومات القذائف المضادة للصواريخ البالستية[١٩].

من ناحية أخرى، تمتلك الولايات المتحدة أدوات ثقافية وإعلامية ووسائل اتصال تكنولوجية مدنية، ومؤسسات تعليمية، ومشاريع تنموية، وبرامج تدريبية للناشطين. لغرض استعمالها فيما يعرف بالحرب الناعمة التي تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة والمنظمات المعادية وعلى الرغم من أن هذه الوسائل مدنية وتنموية وإعلامية لكن يمكن استعمالها في الحروب العسكرية، وتكون مؤثرة على الجهة المستهدفة، إذ أن الحرب الناعمة هي شكلاً جديداً من أشكال الحروب ذو فاعلية كبيرة، إذ تفوقت سعة المعلومات لأجهزة استخبارات الحرب الناعمة التي تعتمد على المصادر المفتوحة والعلنية كوسائل التواصل الاجتماعي والأجهزة الذكية على معلومات المصادر البشرية السرية التي يوفرها عملاء أجهزة المخابرات[٢٠]، هذه الوسائل تستعمل أحياناً من قبل الادارات الأمريكية لتسويق ضخامة حجم قوتها العسكرية، فضلاً عن مدى فاعلية أسلحتها العسكرية، لغرض تكوين رأي عام عالمي على أن القوة الأقوى والأكبر في العالم هي أمريكية، ومن جانب آخر تشجيع مستوردي الأسلحة على شراء الأسلحة الأمريكية.

يمكن القول: لازالت القوة العسكرية الأمريكية هي الأولى في العالم وبحسب الأرقام التي وردت أعلاه، يظهر ذلك في حجم الانفاق العسكري الكبير، والمشاريع العسكرية المتطورة كمشروع هارب ومشروع الدرع الصاروخي، فضلاً عن ضخامة حجم القوة البحرية وقطعها المنتشرة في مجمل أرجاء العالم، وضخامة القوة الجوية الأمريكية، يدعم هذه القوة العسكرية الإرادة السياسية لصانع القرار الأمريكي الذي لا يمكن أن يتخلى عن الهدف الإستراتيجي الأمريكي الذي يتمثل بالمحافظة على الهيمنة العالمية، وإبقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، والذي يعزز هذه المكانة هو بناء ودعم مقومات القوة العسكرية الأمريكية، فمهما كان الرئيس الذي يتولى الإدارة في البيت الأبيض سواء أكان جمهورياً أم ديمقراطياً لا يستطيع أن يحيد عن هذا الهدف، لإن صناعة السياسة الأمريكية

بكل جوانبها تتم عن طريق مؤسسات وجماعات ضاغطة لها مصالح أن تبقي الولايات المتحدة بهذا المستوى من القوة.

المبحث الثاني

فاعلية ومستقبل قدرات الردع العسكري الروسية والأمريكية

يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب وهي: المطلب الأول: فاعلية قدرات الردع العسكري الروسية، المطلب الثاني: فاعلية قدرات الردع العسكري الأمريكية، المطلب الثالث: مستقبل قدرات الردع العسكري الروسية والأمريكية.

المطلب الأول

فاعلية قدرات الردع العسكري الروسية

أشار الرئيس (فلاديمير بوتين) قبيل ولايته الثانية في عام ٢٠١٢ على ضرورة عودة روسيا إلى مكانتها العالمية، وضمان دورها في الشؤون العالمية، وأحد وسائل ذلك هي تعزيز قدراتها العسكرية، وزيادة الإنفاق على الجيش، إذ عزم الرئيس الروسي على تزويد الأخير بأسلحة حديثة. لتمكين القوات المسلحة الروسية على التصدي لأي نوع من الأخطار المحتملة، فضلاً عن جعل الأسطول البحري متأهب للقتال وذات قدرة على التحرك السريع، وأكد الرئيس على ضرورة إعادة تسليح روسيا لمواجهة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي بعد نشر نظام الدفاع الصاروخي، وعدم التخلي عن قدرة الردع الاستراتيجي النووي والصواريخ العابرة للقارات والمقاتلات والغواصات، فضلاً عن إحياء المجمع الصناعي العسكري(٢١).

أصبح المذهب العسكري الروسي في القرن الحادي والعشرين يهدف إلى حماية النظام السياسي للدولة، والدفاع عن أمن روسيا من احتمالات وصول حلف شمال الأطلسي إلى حدودها الدولية، ومواجهة النزاعات القومية والانفصالية داخل الاتحاد الروسي، وحماية الأقليات الروسية في دول (الكومنولث)، والحفاظ على أمن الأخيرة واستقرارها، لذا تولدت قناعة لدى الرئيس الروسي (بوتين)، لاسيما منذ ولايته الثانية عام ٢٠١٢، أن هذه الأهداف لا تتحقق إلا بتطوير قدرات الجيش الروسي (الجوية والبحرية والبرية)، سواء كانت هجومية أم دفاعية، لذا أدخلت روسيا أجيالاً جديدة من الدبابات من نوع (تي-

٩٢)، وطائرات (سوخوي٣٥) و(ميغ٣٥)، وتزويد الجيش الروسي بـ (٦) حاملات طائرات، وأدخال صواريخ بعيدة المدى متطورة من نوع (تويول-م-أراس٢٤) للخدمة التي تحمل رؤوس نووية متعددة، فضلاً عن إدخال نظام راداري صاروخي متطور من نوع (أس١٢)، إذ هو نظام دفاعي قادر على تدمير الدرع الصاروخي الأمريكي بدقة. لهذا تسعى روسيا إلى تحقيق التكافؤ العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، لغرض تأمين جوارها الإقليمي، إذ لديها استعداد لاستعمال القوة المسلحة ضد أي قوة خارجية تحاول المساس بأمنها القومي[٢٢].

عليه، تعد روسيا منطقة آسيا الوسطى كعمق إستراتيجي إلى جانب ما تمثله من نطاق أمني على حدودها الجنوبية، تعزز هذا الإدراك حين أقترب حلف شمال الأطلسي من أوروبا الشرقية ودول البلطيق وأفغانستان، فعملت روسيا على ترتيب اتفاقيات ثنائية عسكرية مع دول المنطقة، وبواسطة هذه الترتيبات نشرت روسيا (١٠) آلاف جندي من الفرقة (٢٠١) المدرعة في طاجيكستان إلى جنب (١٥) ألف جندي يعملون على تأمين الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان، فضلاً عن تشكيل قوة من (١٥٠٠) جندي من أربع دول هي: (روسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغستان) لمكافحة الإرهاب[٢٣]، ولها أتفاق مع قيرغستان يسمح للطائرات الحربية الروسية باستعمال قاعدة (كانت) الجوية في منطقة (بشكيك) عاصمة قيرغستان، فضلاً عن وجود قواعد عسكرية روسية في كل من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان[٢٤].

من جانب آخر، نشطت روسيا في شرق أوكرانيا عبر دعمها للجماعات المسلحة هناك، بالمقابل تهدف أوكرانيا لقطع خطوط إمداد الأسلحة والذخائر والمقاتلين القادمين من روسيا إلى الانفصاليين، وتهدف روسيا إلى إجراء بعض التعديلات السياسية والدستورية في وضع أوكرانيا. يمنح مناطق شرقها وضع خاص وهي (دونباس ولوهانس) لضمان نفوذ روسي، إذ ستكون مناطق عازلة عن بقية مناطق أوكرانيا، لا سيما أن زعماء هذه المناطق يرفضون نشر أي قوات غير تابعة لهم، إذ أن الهدف الاستراتيجي الروسي يتمثل بعرقلة توثيق وإقامة روابط بين أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي[٢٥]، وتشهد أوكرانيا صراعاً روسياً - أمريكياً واضحاً، فهذه الدولة مع بيلاروسيا هما الدولتان المتبقيتان ضمن دائرة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية، ففي حال تمكن الغرب من إدماج أوكرانيا

ضمن نطاقه هذا يعني سيطرته على البحر الأسود في جزءه الشمالي، حينها ستتقيد حركة الأساطيل العسكرية الروسية في هذا البحر، لذا ضمت روسيا جزيرة القرم الواقعة في هذا البحر في عام ٢٠١٤، حتى تتمكن من جعل أوكرانيا مع بيلاروسيا كمناطق فاصلة لها مع النفوذ الغربي الذي أستطاع ضم دول البلطيق وبقية دول أوروبا الشرقية لحلف الشمال الأطلسي[٢٦]. يدعم ذلك قول الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في ١٨ كانون الأول ٢٠١٤ في خطابه السنوي: "يريد الغرب تقييد الدب الروسي بالأغلال... القضية ليست القرم، بل أننا نريد حماية سيادتنا وحقنا في الوجود، فهل تريدون لنا أن نتحول إلى دمية"[٢٧].

استكمالاً للإجراءات العسكرية الروسية، أحكمت روسيا سيطرتها على (أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية) الانفصاليتين في جورجيا منذ بدأ النزاع في أوكرانيا عام ٢٠١٤، إذ وسعت نطاقها الأمني هناك، بعد إن اعترفت روسيا باستقلالهما، أبرمت معاهدة تحالف مع أبخازيا في عام ٢٠١٤، ومعاهدة تكامل وتحالف مع أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠١٥، في العام نفسه وقعت كل من روسيا وأبخازيا اتفاقا على تشكيل قوة عسكرية مشتركة، وتمت المصادقة على هذا الاتفاق عام ٢٠١٦، إذ ان المعاهدة مع أوسيتيا الجنوبية تفيد بإقامة حيز دفاعي ما بين الجيشين، فضلاً عن مواصلة روسيا التمدد نحو الحدود الجورجية بحجة ترسيمها، إذ تم توسيع الحدود الإدارية لأوسيتيا الجنوبية من قبل الجنود الروس في تموز ٢٠١٥، وبذلك قد وضع جزء من خط انبوب النفط باكو- سوبسا ضمن الحدود الإدارية لأوسيتيا الجنوبية، وشاركت قوات من الأخيرة بالمناورات العسكرية مع روسيا عام ٢٠١٦[٢٨].

تهدف روسيا إلى تعزيز هيبتها الدولية، وتعد جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بأنها مجال للمصالح الروسية الاستراتيجية[٢٩]، لذا عززت وضعها العسكري في المناطق الحدودية، وتعد مسألة انضمام جورجيا وأوكرانيا وربما أذربيجان إلى حلف شمال الأطلسي يمثل ذلك خطراً على أمنها القومي، عليه تسعى إلى إيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، وتسهم في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة، فنسجت روسيا علاقات عسكرية مع دول مناهضة للولايات لمتحدة كإيران وسوريا والصين من أجل تحقيق التوازن الذي تستطيع عبره مواجهة الهيمنة الأمريكية، ويبدو أن روسيا تصاعدت مكانتها في النظام الدولي في عهد الرئيس (بوتين)[٣٠].

دعمت روسيا عسكرياً الحكومة السورية في قتالها مع المعارضة مباشرتاً في عام ٢٠١٥، إذ تم نشر جزء محدود من القوات الروسية في الأراضي السورية، وفي بداية عام ٢٠١٧ نفذت الطائرات الروسية (١٩١٦٠) مهمة قتالية في الأجواء السورية مقارنة بـ (١٣٨٠٠) طلعة نفذها التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أجواء العراق وسوريا بين ٨ آب ٢٠١٤ وآذار ٢٠١٧، فضلاً عن نشر روسيا حاملة الطائرات قبالة السواحل السورية برفقة عدد كبير من السفن الحربية، وتقدر تكاليف العمليات الحربية الروسية للمدة نفسها بـ (١.٥) مليار دولار، وأفاد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) على أن العمليات القتالية كانت أكثر فاعلية من التدريب وأعلى مردودية[٣١].

قاد نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا وجمهورية التشيك ودول البلطيق روسيا إلى نشر صواريخ (إسكندر) في مدينة (كالينينغراد) الروسية، بهدف تهديد تلك الدول التي انضمت إلى حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن أن مجمل الأراضي الأوروبية ستكون ضمن مديات تلك الصواريخ، وأنظمة الرادار والاعتراضات الأرضية في أوروبا، من جانب آخر تعد الترسانة النووية الروسية الأكبر حجماً والأكثر تطوراً في مجال الصواريخ العابرة للقارات، وتمتلك روسية منظومة (اليد المميتة) التي توازي فاعليتها منظومتي (ثاد وباتريوت) الأمريكيتين[٣٢].

بناءً على ذلك، تمتلك روسيا قدرة عسكرية تؤهلها لان تكون قوة دولية ذات قرار استقلالي، في الوقت نفسه تمتلك هامش من حرية الحركة السياسية والعسكرية في مناطق نفوذها مثل آسيا الوسطى وبعض مناطق أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، وهي تعمل وفق (نظرية توازن التهديد الاستراتيجي) لضبط التحركات العسكرية الأمريكية في تلك المناطق، فالملاحظ، كلما تحركت الولايات المتحدة عسكرياً في منطقة سواء بواسطة الاتفاقات أو نشر قوات أو أسلحة نلاحظ أن هناك تحرك عسكري روسي يقابله والأمثلة كثيرة على ذلك، منها: نشر صواريخ روسية في مدينة (كالينيغراد) بعد نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في شرق أوروبا، والتدخل الروسي في أوكرانيا وضم جزيرة القرم، لكن كل تلك الإجراءات تبقى في مجال الدفاع والردع ضد الإجراءات الأمريكية.

المطلب الثاني

فاعلية قدرات الردع العسكري الأمريكية

تحرص الولايات المتحدة على ضمان تفوقها العسكري عالمياً، وزيادة القدرة العسكرية الرادعة، وإضعاف الخصوم[٣٣]، عبر نشر القواعد العسكرية الأمريكية الثابتة والمتحركة في مجمل قارات الكرة الأرضية، فضلاً عن التطور المستمر للتقنية العسكرية، إذ يصعب على الكثير من الدول اللحاق بها في هذا المضمار، مع فرض قيود على انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبناء منظومة صواريخ (الدرع الصاروخي) واسعة الانتشار عالمياً للحفاظ على تفوق السلاح الأمريكي، واستعمال حلف شمال الأطلسي كوسيلة فاعلة لفرض الهيمنة الأمريكية العسكرية، بسبب الفجوة الواسعة بين الإمكانيات العسكرية الأمريكية مع أعضاء الحلف الآخرين من جهة، واستعمال الحلف لتطويق روسيا من جهة أخرى، ويظهر التفوق العسكري الأمريكي في مجالات نشر القوات العسكرية، بما في ذلك النقل الجوي والبحري، فضلاً عن فاعلية القيادة والاستخبارات والتحكم والاتصالات[٣٤]. فتم عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، إن عمليات التدخل العسكري الأمريكي تأتي بحجج التدخل الانساني أو تحقيق الاستقرار للدولة المعنية أو التصدي للتنظيمات الإرهابية[٣٥].

إن القواعد العسكرية الأمريكية تكاد أن تسيطر على معظم مساحات الكرة الأرضية بواسطة انتشارها الواسع، فيصل عدد تلك القواعد إلى (٧٣٧)، وهناك مئات آلاف الأمريكيين يعيشون في هذه القواعد الخارجية، وهي بذلك أكبر دولة بالعالم منفقة على الجانب العسكري، وأحد أسباب ذلك هو العدد الكبير للقواعد الخارجية، وبواسطة هذه القواعد تهدف الولايات المتحدة إلى ضمان هيمنتها على معظم قارات العالم ودولها (براً وبحراً وجواً)، وحتى الدول التي لا تزال خارج الهيمنة السياسية الأمريكية تبقى ضمن مدى نيران هذه القواعد، تستعمل هذه القواعد في تخزين الأسلحة والمعدات والمراقبة والتجسس على الأعداء الفعليين والمحتملين، والتحضير والتدريب لشن عمليات قتالية، ومنها تنطلق القوات المحمولة جواً وبحراً وبراً، وتستحوذ الولايات المتحدة على هذه القواعد الخارجية بواسطة الاستئجار أو عقد الاتفاقات مع الدول، تؤمن هذه القواعد القدرة الأمريكية عالمياً لمراقبة النشاطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية

العالمية، والتدخل المباشر وغير المباشر لتوجيهها بما يخدم المصالح الأمريكية، وعملت وزارة الدفاع الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة على ضمان وجود هذه القواعد فيما يعرف بقوس الأزمات الممتد من كولومبيا إلى الفلبين مروراً بالشرق الأوسط من أجل مواجهة دول تتحدى الهيمنة الأمريكية كروسيا، كي يؤمن للجيش الأمريكي مرونة الحركة ويستطيع شن حربين كبيرتين متباعدتين والانتصار بهما في آن واحد، وسميت هذه القواعد بـ (منصات الزنبق المائي) التي تستطيع أن تقفز منها الضفادع العسكرية الأمريكية منها وإليها بسهولة[٣٦].

تقع مواقع هذه القواعد في أمريكا الشمالية وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية والشرق الأوسط وآسيا والوسطى وشرق وجنوب شرق آسيا، تتوزع هذه القواعد والمعسكرات وفق شبكة قيادية موزعة إلى خمس وحدات فضائية وأربع وحدات خاصة، كل وحدة يأمرها جنرال، بهذا تكون الكرة الأرضية كساحة حرب، أما الأقاليم التي تتواجد بها هذه القواعد هي: ١-القيادة الشمالية، تشمل (قاعدة القوى الجوية وبترسون وكولورادو). ٢-قيادة الباسيفيك، في (هونولولو وهاواي). ٣-القيادة الجنوبية، (ميامي وفلوريدا). ٤- القيادة المركزية، (في قاعدة ماك ديل الجوية وفلوريدا). ٥-القيادة الأوروبية، (في شتوتغارت وفايهنغن في ألمانيا).٦- قيادة قوة الربط، (نورفولك وفرجينيا). ٧- قيادة النقل، (قاعدة سكوت للقوى الجوية وإيلنوي). ٨-القيادة الاستراتيجية، (قاعدة اوفوت للقوى الجوية ونبراسكا)[٣٧].

تحتوي هذه القواعد على قوات خفيفة سهلة الحركة وسريعة الاستجابة في معظم مناطق العالم من أجل احتواء النفوذ الروسي واستمرار الهيمنة الأمريكية، عليه أن البحار الشمالية مثل بحر الشمال والبحر الأسود وبحر قزوين وبحر البلطيق تخضع للاهتمام الأمريكي لاحتواء روسيا، فضلاً عن البحار الأساسية مثل البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والمحيطات الكبرى في العالم[٣٨]، من جانب آخر عندما سيطرت الولايات المتحدة على العراق مثل ذلك فرض هيمنتها على أهم منطقة في العالم من الناحية الجيو استراتيجية[٣٩]، فضلاً عن فرض السيطرة الكاملة على نفط الشرق الأوسط وجعل المصالح الروسية تحت التهديد، بمحاصرة الدول القريبة منها مثل إيران وسوريا[٤٠]، يضاف إلى ذلك

التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان، مما يجعل الولايات المتحدة متحكمة بشكل كبير بواقع المنطقة الجيو استراتيجي، إذ أفغانستان تتوسط كل القوى العسكرية النووية في المنطقة وهي: (روسيا والصين والهند وباكستان)[٤١].

إن غرض تصميم الدرع الصاروخي الأمريكي هو حماية الأراضي الأمريكية، فضلاً عن حماية القوات الأمريكية المنتشرة في الخارج وحلفاء الولايات المتحدة من هجمات محتملة بواسطة الصواريخ البالستية، إذ في القرن الحادي والعشرين تم التركيز على الدفاع وردع الهجمات من القوى الإقليمية والدولية، يعمل الدرع الصاروخي الأمريكي الذي نشر في بولندا وجمهورية التشيك وفقاً للخطوات الآتية[٤٢]:

١- يطلق العدو المحتمل الصواريخ.

٢- الأقمار الصناعية تتعرف على الصورايخ.

٣- ثم تبلغ الأقمار الصناعية عن الصورايخ.

٤- يحدد الرادار الموجود في جمهورية التشيك موقع الصاروخ، ثم يأتي أمر أطلاق الصاروخ الاعتراضي.

٥- يقابل الصاروخ المضاد - الموضوع في بولندا - صاروخ العدو المحتمل بسرعة فائقة تصل إلى (٢٦) ألف كم في الساعة لتحطيم صاروخ العدو.

(تعد الولايات المتحدة روسيا كعدو محتمل)، هذا ما أكده الرئيس الروسي بوتين في مؤتمر ميونخ بشأن الأمن في عام ٢٠٠٧، بقوله: "أن حلف الأطلسي يستهدف الاتحاد الروسي"، يدعم ذلك الاستراتيجية الأمريكية الدفاعية التي وضعت عام ٢٠١٢، التي تضمنت استدامة قيادة الولايات المتحدة للعالم في القرن (٢١)، لذا عززت القوة العسكرية الأمريكية بقدرات إضافية وجعلها تتمكن من شن حرب ذكية، التي من أساليبها تكون بين القصف المنظم ودقة التصويب والقوة الجوية والبحرية الضاربة والتفوق الإلكتروني والمعلوماتي، ويكون كل ذلك وفق عقيدة (القيادة من الخلف) والحرب الخاطفة ذات العمليات الجوية والبحرية المحدودة بفرق خاصة خفيفة، باستعمال منظومة معقدة ومتكاملة لأحدث تقنيات التشويش والتجسس والاختراق والتنصت، وتكنولوجيا المعلومات

واستعمال الطائرات دون طيار والحرب (السيبرانية)[٤٣].

تسعى الولايات المتحدة لتعزيز روابطها مع جورجيا عبر التعاون مع حلف شمال الأطلسي، إذ أُسس مركز تدريب مشترك بين الطرفين عام ٢٠١٥ لمساعدة جورجيا على إصلاح قطاعها الدفاعي وتحديثه وتقويته، فضلاً عن إجراء مناورات مشتركة بين جورجيا والحلف في العام نفسه، وتقديم المساعدات العسكرية لجورجيا من قبل الولايات المتحدة والحلف، إذ وقع الأخير مع جورجيا اتفاقية في عام ٢٠١٦ وضعت عبرها خطة عمل تعاون تمتد لعام ٢٠١٩[٤٤]. فالولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغطاً متواصلاً على روسيا حتى تقبل بتوسع حلف شمال الأطلسي من جهة الشرق[٤٥]، لغرض محاصرة روسيا ضمن حدودها الجيوسياسية، وحرمانها من إمكانية استقطاب دول أوروبا الشرقية من جديد، والضغط عليها سياسياً واقتصاديا حتى تكون قوة الحلف هي الراجحة في عملية التوازن العسكري مع روسيا[٤٦]، في الوقت نفسه تعمل الولايات المتحدة على طمأنة الجانب الروسي من هذا التوسع عبر الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الحلف وروسيا[٤٧].

يبدو أن الولايات المتحدة تتمتع بقدرة عسكرية تؤهلها لكي تكون هي الطرف المبادر عسكرياً بمشاريع وخطط وإجراءات، لذلك هي استطاعت أن تضم معظم دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق إلى حلف شمال الأطلسي، وبذلك أصبحت هذه الدول ضمن دائرة النفوذ الغربي، فضلاً عن التواجد الأمريكي في افغانستان، هذا الاقتراب الأمريكي والغربي من المجال الحيوي الروسي، يؤمن للقوات الأمريكية هامش مهم من المناورة والقدرة على التصدي للأسلحة الروسية التي تستطيع الوصول إلى الأراضي الأمريكية.

المطلب الثالث

مستقبل قدرات الردع العسكري الروسية والأمريكية

سيتم تقسيم هذا المطلب وفقاً للآتي: أولاً: مستقبل قدرات الردع العسكري الروسية، ثانياً: مستقبل قدرات الردع العسكري الأمريكية.

أولاً: مستقبل قدرات الردع العسكري الروسية.

بعد اهتزاز الاقتصاد الأمريكي عند حدوث الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، شجع ذلك

بعض الدول الفاعلة ومن ضمنها روسيا، للمطالبة بدور أكبر في الشؤون الدولية[٤٨]، عليه لم تعد روسيا تقبل بـ (المساكنة القسرية) مع الولايات المتحدة، فالردع الروسي استعاد مكانته على المستوى الجيوبوليتيكي، إذ هي تسعى إلى تأمين مجالها الحيوي الممتد من سيبيريا شمالاً إلى جورجيا غرباً وجنوباً، ومن البحر الأسود إلى الشاطيء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط (الشواطيء السورية)، لذا باتت روسيا في موقع المساوم القوي مع الولايات المتحدة في قضايا عدة، وتعارض نقل صلاحيات الأمم المتحدة إلى حلف شمال الأطلسي في عمليات حفظ السلام، فربما نشهد استمرار التجاذبات الروسية-الأمريكية في مراحل لاحقة في المستقبل[٤٩]. ولغرض بناء مكانة دولية ذات نفوذ لروسيا وضعت الكثير من الخطط العسكرية لتحقيق هذا الهدف، فمثلاً: تخطط روسيا إلى زيادة طائراتها الاستراتيجية من نوع (Tu-160) ليصل إلى (٥٠) طائرة بحلول عام ٢٠٢٣، ومن المخطط بحلول عام ٢٠٢٠ تحديث صاروخ حديث مسير عابر للقارات يعمل بالوقود السائل يسمى (Rs-28(Sarmat/SS-30[٥٠].

يمكن القول: إن سباق التسلح الذي دخلت روسيا في مضماره مع الولايات المتحدة الأمريكية زاد من فاعلية قدراتها العسكرية الردعية، ويبدو أن الجانب العسكري هو المجال المناسب لروسيا لتحدي الهيمنة الأمريكية العالمية، وتالياً تهدف روسيا إلى أن يكون النظام الدولي متعدد الأقطاب وليس تسيطر عليه قوة واحدة، يساعد على تعزيز القدرات العسكرية في المستقبل إدراك وحساسية صانع ومتخذ القرار السياسي الروسي لحقيقة أن روسيا ينبغي أن تحافظ على توازن عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية يضمن لها تحقيق مصالحها في الجوار الإقليمي في كل الاتجاهات سواء في آسيا الوسطى أم أوروبا الشرقية أم دول البلطيق أم شرق آسيا، ومن ثم بناء تواجد ونفوذ دولي لها، خير مثال على ذلك: تواجدها العسكري في سوريا، ودعمها لبعض الأنظمة في أمريكا اللاتينية.

ثانياً: مستقبل قدرات الردع العسكري الأمريكية

إن احتمال الهيمنة العسكرية الأمريكية عالمياً تدعمه بعض المعطيات، وهي[٥١]:

١- قدرة الولايات المتحدة على إنشاء تحالفات دولية تحت قيادتها، والقوة العسكرية الفائقة التي تتمتع بها.

٢- التحكم في معظم منابع النفط العالمي وطرق مرورها، فضلاً عن الانتشار الواسع للقواعد العسكرية الأمريكية حول العالم، والقدرة على القيام بالحرب الاستباقية والضربة الوقائية، واستعدادها على شن الحروب دون الرجوع إلى الأمم المتحدة مثل حرب العراق عام ٢٠٠٣.

٣- القدرة على استعمال الحرب (الإلكترونية) التي تدار عن بعد، وعلى استعمال القوة الجوية المتفوقة على باقي دول العالم، وفي بعض الأحيان تستعمل جيوش من المرتزقة، مما يساعدها على شن حروب المدن.

٤- الإمكانيات الإعلامية الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة التي تصور القوة الأمريكية بأنها لا تقهر، فضلاً عن استعمالها في مجال الحرب النفسية.

يمكن وصف طبيعة النظام الدولي بأنه أحادي القطبية على صعيد القوة العسكرية، هذا ما تؤكده أرقام الإنفاق العسكري الأمريكي، مقارنة مع روسيا وغيرها من الدول الفاعلة دولياً، عليه ستبقى الولايات المتحدة القوة العسكرية الأولى في العالم من ناحية طبيعة القوة ومن ناحية القدرة العسكرية لمدة زمنية ليست بالقليلة[٥٢]، فابتكرت الولايات المتحدة مشاريع جديدة لتأكيد هيمنتها مثل مشروع (هارب)، الهدف المعلن من هذا مشروع هو تحقيق الهيمنة الكاملة على الطيف الكهرومغناطيسي خلال عام ٢٠٢٠، هذا البرنامج له قدرات مهمة تتمثل بتعديل الطقس والتسبب في ارتفاع درجات الحرارة وموجات الجفاف والزلازل والتسونامي والأعاصير والأمطار، فضلاً عن تعطيل نظم الاتصالات العالمية، معنى ذلك يستعمل هذا السلاح للسيطرة على طبقات الجو العليا، ليصل إلى إرتفاع (١٠٠٠) كم فوق سطح الأرض، هذا السلاح يحقق أهداف عدة من بينها، تفجير الصواريخ والطائرات في السماء والفضاء، ويستعمل كأداة للضغط على الدول المنكوبة للحصول على امتيازات وتسهيلات مالية واقتصادية، ويستعمل كأداة ضغط سياسية على الدول التي تخضع لتأثراته البيئية للحصول على تأييدها للهيمنة الأمريكية، فضلاً عن استعماله ليسبب العمى للجنود المشاة في ساحة المعركة، ولحرق سطح الجلد للإنسان والمزروعات في حال انفجرت القنبلة الكهرومغناطسية فوق مدينة ما[٥٣].

في الوقت نفسه، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحديث قوتها العسكرية النووية،

فهي تخطط على مدى العقد القادم لبناء فئة جديدة من الغواصات ذات المحركات النووية والمسلحة بقذائف مسيرة، وإنتاج قاذفات إستراتيجية جديدة ذات قدرات نووية، فضلاً عن تطوير قذيفة انسيابية بعيدة المدى تطلق من الجو، وتصميم جيل جديد من القذائف المسيرة العابرة للقارات، ونشر طائرات حربية ذات قدرات نووية، وترقية الرؤوس الحربية النووية ونظم الاتصالات والإنذار المبكر، وتجديد مختبرات الأسلحة النووية ومرافق انتاجها، إذ أفاد مكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي أن التكلفة الإجمالية لهذا المشروع (٤٠٠) مليار دولار ومدة انجازه بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٦، ويتوقع بعض المختصين أن تنفق الولايات المتحدة حوالى تريليون دولار بحلول عام ٢٠٤٥ لغرض تحديث قوتها النووية(٥٤).

يحتم حماية الأمن القومي الأمريكي من الصواريخ بعيدة المدى التي تحمل رؤوس نووية على بناء أنظمة صواريخ مضادة(٥٥)، لذا أعلنت الولايات المتحدة عن تطوير قذيفة مسيرة عابرة للقارات من الجيل الثاني تسمى (الردع الاستراتجي الأرضي)، والمخطط أن تكون هذه القذيفة في الخدمة عام ٢٠٢٨، ومن المتوقع أن تكون تكلفة هذا التحديث من ٨٠ إلى ١٠٠ مليار دولار، ووافق حلف شمال الأطلسي على تحديث وضعه النووي في أوروبا بواسطة نشر (٢٤) من القنابل الأمريكية الموجهة المدفوعة بالجاذبية للمدة ٢٠٢٢-٢٠٢٤(٥٦).

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحافظ على تفوقها في القدرات العسكرية في المستقبل القريب والمتوسط على أقل تقدير، يدعم هذا الاحتمال قوة الاقتصاد الأمريكي الرافد الأساس لبناء وإدامة زخم هذه القدرات من حيث الفاعلية العالمية، إذ لا زال الإقتصاد الأمريكي هو الأول عالمياً، فضلاً عن ارتباط الكثير من اقتصاديات بعض الدول به، بواسطة آليات العولمة، لكن هذا لا ينفي أن روسيا استطاعت أن تحافظ على توازن ردع عسكري يضمن مصالحها في مجالها الحيوي المحيط لحدودها، أما عالمياً تبقى الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الوحيدة ذات القدرات الفاعلة التي عبرها تستطيع أن تبسط نفوذها السياسي.

الخاتمة:

تمتلك روسيا قوة عسكرية تؤهلها لفرض تأثيراتها في مجالات جغرافية محددة كشرق أوروبا وآسيا الوسطى والبحر الأسود وسوريا. فضلاً عن فاعلية قدرات أسلحتها المتطورة، وبذلك استطاعت روسيا فرض توازن عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمنت فيه نفوذها الإقليمي والحفاظ على سيادتها الإقليمية، بالمقابل، يبدو أن الولايات المتحدة غير مستعدة للتفريط بمستوى المكانة الدولية التي وصلت إليها بعد انتهاء الحرب الباردة والتي وضعتها في قمة الهرم في النظام الدولي، وإن أحد وسائل تحقيق ذلك هي المحافظة وديمومة تطور قدراتها العسكرية عبر التحديث المستمر لمقومات القوة العسكرية ثم إعادة الانتشار العسكري بما يضمن تواجدها قرب القوى المؤثرة في النظام الدولي ومن ضمنها روسيا، وخير دليل على ذلك نشر الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية وتوسيع حلف شمال الأطلسي نحو هذه المنطقة ذات الأهمية الجيواستراتيجية في الإدراك الأمريكي، ثم الاتفاقايات العسكرية والأمنية مع دول آسيا الوسطى والتواجد العسكري في أفغانستان وسوريا، فضلاً عن تواجدها التقليدي في الخليج العربي. عليه يمكن تحديد النتائج التي تم التوصل إليها عبر الآتي: ١- تعد كل من الولايات المتحدة وروسيا القوتين الأبرز عسكريا عالمياً ويبدو أنهما ستبقيان كذلك حتى في المستقبل المتوسط على أقل تقدير، لكن الكفة تميل لصالح القوة العسكرية الأمريكية. ٢- من خلال استقراء مواقف وتوجهات كلا الدولتين يبدو أنهما قد تساومتا ضمنياً أو صراحةً على أن كل طرف يعترف بقدرات الطرف الآخر على المستوى العسكري في الوقت الحاضر، لكن اللعبة تدور بينهما في مناطق تتقاطع فيهما مصالحهما الأمنية والاقتصادية، وكل دولة عملت على إنشاء مساحات تتواجد فيها قواتها وأسلحتها المتطورة لغرض ردع الدولة الأخرى من المساس بالخطوط الحمراء التي حددتها كل دولة والتي تعدها تدخل ضمن نطاق أمنها القومي. ٣- تسعى روسيا مستقبلاً لتعديل أسس النظام الدولي بما يضمن لها أن تكون أحد القوى التي تشترك في القرارات الدولية والقضايا الرئيسة في ذلك النظام، فيمكن وصفها بأنها دولة قوية غير قانعة عن طبيعة ذلك النظام. ٤- تظهر الولايات المتحدة مظهر المدافع عن النظام الدولي الذي أوجد بعد الحرب الباردة فيمكن وصفها بأنها دولة قوية قانعة.

هوامش البحث

(١) نقلاً عن: د. اليأس خضر ود. سلمان علي حسين محمد، التنافس الدولي في آسيا الوسطى (دراسة في المقاصد والنتائج)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد(١٨)، النجف، ٢٠١٦، ص٢٧؛ نان تيان وآخرون، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ص٣٩٢-٣٩٣؛ قائمة ٢٠١٩ أقوى ١٠ جيوش، ٢٧ مارس ٢٠١٩، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٩/٨/٢١، على الموقع: www.alhurra.com.

(٢) عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥، ص٤.

(٣) لمى مضر جريء الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي (في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص٢٩.

(٤) هانس م. كريستنسن، القوات النووية الروسية، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٥١٥.

(٥) أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص ص١٨٤-١٨٥.

(٦) النظرة الشمولية لتجهيز القوات البحرية، مجلة الدفاعية، شركة الدفاعية للنشر ومجموعة مونش الالمانية للنشر، العدد(٨١)، بيروت، ٢٠١٠، ص٧٨.

(٧) د. سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية - الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد(٤٢)، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص١٢١-١٢٢.

(٨) هانس م. كريستنسن، القوات النووية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص ص٥١٩-٥٢٢.

(٩) للمزيد ينظر: سيمون ت. ويزمان وآخرون، التطورات في نقل الأسلحة ٢٠١٦، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ص ٤٤٠-٤٤٥.

(١٠) سيمون ت. ويزمان، عمليات نقل الأسلحة بمثابة مساعدات عسكرية، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٤٦٦.

(١١) قائمة ٢٠١٩ أقوى ١٠ جيوش، مصدر سبق ذكره.

(١٢) للمزيد ينظر: أود فلورانت، إنفاق الولايات المتحدة العسكري، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ص٤٠٧-٤١١.

(١٣) هانس م. كريستنسن، القوات النووية الأمريكية، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ص٥٠٩-٥١٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص٥٠٥.

(١٥) مروان قبلان، أطروحات إدارة ترمب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية (انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(٢٤)، قطر، ٢٠١٧، ص١٠١.

(١٦) هشام عدنان وهبي، مشروع الدرع الصاروخي الامريكي واعادة انتاج الحرب الجديدة من جديد، مجلة معين، المجموعة العراقية للدراسات الاستراتيجية، العدد(٤)، بغداد، ٢٠١٩، ص ص٤-٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص٨.

(١٨) سيمون ت. ويزمان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٤٣-٤٤٤.

(١٩) سيمون ت. ويزمان، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٦٢-٤٦٣.

(٢٠) الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية، إعداد وإصدار: مركز الحرب الناعمة للدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ص١٢-١٣.

(٢١) أحمد دياب، عودة بوتين (تداعيات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص١٠٤-١٠٥.

(٢٢) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

(٢٣) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٥٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ص٦٠-٦١.

(٢٥) إكاترينا كليمنكو، النزاعات في الفضاء ما بعد السوفياتي (التطورات الأخيرة)، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ص١٩٣-١٩٤.

(٢٦) عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(٩)، قطر، ٢٠١٤، ص ص٥٠-٥١.

(٢٧) نقلاً عن: محمد مطاوع، تفسير السياسات الأمريكية - الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية (إدراكات مختلفة ومصالح متعارضة ومتشابكة وسيناريوهات مستقبلية)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(١٣)، قطر، ٢٠١٥، ص٦.

(٢٨) إكاترينا كليمنكو، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٦-١٨٧.

(٢٩) نيكولاي زلوبن، الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية، من كتاب: (المصالح الدولية في منطقة الخليج)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص٣٧.

(٣٠) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٨-٤٩؛ د. السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٣٣.

(٣١) نان تيان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٤.

(٣٢) هشام عدنان وهبي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٣٣) د. عبد المنعم المشاط، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥، ص٩٤.

(٣٤) د. منتصر عمران ناجي الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية، بيسان، بيروت، ٢٠١٧، ص ص٥٩-٦١.

(٣٥) محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥، ص٩٨.

(٣٦) غسان العزي، القواعد العسكرية الأمريكية تحاصر العالم، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، العدد(٥١)، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص٩٤-٩٧.

(٣٧) جول دوفور، الشبكة العالمية للقواعد العسكرية الأمريكية، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، العدد(٥١)، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص ٨٩-٩٠.

(٣٨) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٣٩) جارث ستانسفيلد، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق، من كتاب: (النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص١٣١.

(٤٠) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

(٤١) د. نادية فاضل عباس فضلي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه افغانستان، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(٤٥)، بغداد، ٢٠١٠، ص٤٥.

(٤٢) هشام عدنان وهبي، مصدر سبق ذكره، ص ص٤-٥.

(٤٣) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٥-٣٦.

(٤٤) إكاترينا كليمنكو، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

(٤٥) د. عماد جاد، حلف الأطلنطي (جدل الاستمرار والتوسع)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧)، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٩.

(٤٦) خضر عباس عطوان، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(١٦)، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٨٥.

(٤٧) د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١٤.

(٤٨) نجيب عيسى، الأزمة ومستقبل النظام الاقتصادي العالمي، مجلة الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، العدد(٤٦)، بيروت، ٢٠٠٩، ص٩٥.

(٤٩) د. عدنان السيد حسين، قضايا دولية (التوسع الأطلسي)، مؤسسة مجد، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص١٠٤-١٠٦.

(٥٠) هانس م. كريستنسن، القوات النووية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ص٥١٩-٥٢٠.

(٥١) د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص ص٢٤١-٢٤٢.

(٥٢) إن ضمان بقاء القوة الأمريكية هي الأقوى عالمياً، هذا ما أكدته إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٥. عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٠٦؛ محمد مطاوع، استراتيجية الأمن القومي الأميركي (٢٠١٥) المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(١٥)، قطر، ٢٠١٥، ص٧.

(٥٣) هشام عدنان وهبي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٥٤) هانس م. كريستنسن، القوات النووية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٩.

(٥٥) د. جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة (أزمة المنحدر المالي الأميركي ٢٠١٢)، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠١٣، ص١٥٧.

(٥٦) هانس م. كريستنسن، القوات النووية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ص٥١٠-٥١٢.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعربة

١- أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.

٢- إكاترينا كليمنكو، النزاعات في الفضاء ما بعد السوفياتي (التطورات الأخيرة)، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٣- أود فلورانت، إنفاق الولايات المتحدة العسكري، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٤- جارث ستانسفيلد، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق، من كتاب: (النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨.

٥- د. جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة (أزمة المنحدر المالي الأميركي ٢٠١٢)، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠١٣.

٦- الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية، إعداد وإصدار: مركز الحرب الناعمة للدراسات، بيروت، ٢٠١٤.

٧- د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.

٨- د. عدنان السيد حسين، قضايا دولية (التوسع الأطلسي)، مؤسسة مجد، بيروت، ٢٠٠٩.

٩- _____، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج، بيروت، ٢٠٠٣.

١٠- د. منتصر عمران ناجي الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية، بيسان، بيروت، ٢٠١٧.

١١- سيمون ت. ويزمان وآخرون، التطورات في نقل الأسلحة ٢٠١٦، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

١٢- سيمون ت. ويزمان، عمليات نقل الأسلحة بمثابة مساعدات عسكرية، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

١٣- عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥.

١٤- لمى مضر جريء الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي (في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥.

١٥- ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.

١٦- نان تيان وآخرون، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

١٧- نيكولاي زلوبن، الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية، من كتاب: (المصالح الدولية في منطقة الخليج)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦.

١٨- هانس م. كريستنسن، القوات النووية الأمريكية، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

١٩- _____، القوات النووية الروسية، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

ثانياً: البحوث والدراسات

١- أحمد دياب، عودة بوتين (تداعيات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢.

٢- جول دوفور، الشبكة العالمية للقواعد العسكرية الأمريكية، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، العدد(٥١)، بيروت، ٢٠٠٨.

٣- خضر عباس عطوان، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(١٦)، بيروت، ٢٠٠٧.

٤- د. السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

٥- د. اليأس خضر ود. سلمان علي حسين محمد، التنافس الدولي في آسيا الوسطى (دراسة في المقاصد والنتائج)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد(١٨)، النجف، ٢٠١٦.

٦- د. سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية - الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد(٤٢)، بغداد، ٢٠٠٩.

٧- د. عبد المنعم المشاط، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥.

٨- د. عماد جاد، حلف الأطلنطي (جدل الاستمرار والتوسع)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧)، القاهرة، ٢٠٠٩.

٩- د. نادية فاضل عباس فضلي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه افغانستان، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(٤٥)، بغداد، ٢٠١٠.

١٠- عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(٩)، قطر، ٢٠١٤.

١١- عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

١٢- غسان العزي، القواعد العسكرية الأمريكية تحاصر العالم، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، العدد(٥١)، بيروت، ٢٠٠٨.

١٣- محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥.

١٤- محمد مطاوع، استراتيجية الأمن القومي الأميركي (٢٠١٥) المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(١٥)، قطر، ٢٠١٥.

١٥- _____، تفسير السياسات الأمريكية - الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية (إدراكات مختلفة ومصالح متعارضة ومتشابكة وسيناريوهات مستقبلية)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(١٣)، قطر، ٢٠١٥.

١٦- مروان قبلان، أطروحات إدارة ترمب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية (انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(٢٤)، قطر، ٢٠١٧.

١٧- نجيب عيسى، الأزمة ومستقبل النظام الاقتصادي العالمي، مجلة الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، العدد(٤٦)، بيروت، ٢٠٠٩.

١٨- النظرة الشمولية لتجهيز القوات البحرية، مجلة الدفاعية، شركة الدفاعية للنشر ومجموعة مونش الالمانية للنشر، العدد(٨١)، بيروت، ٢٠١٠.

١٩- هشام عدنان وهبي، مشروع الدرع الصاروخي الامريكي واعادة انتاج الحرب الجديدة من جديد، مجلة معين، المجموعة العراقية للدراسات الاستراتيجية، العدد(٤)، بغداد، ٢٠١٩.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

١- قائمة ٢٠١٩ أقوى ١٠ جيوش، ٢٧ مارس ٢٠١٩، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٩/٨/٢١، على الموقع: www.alhurra.com.